

2005

في سوريا .. صناعة التأمين تخرج من الركود !

تأمين شركات التأمين اجراء ثوري، اعتمدته الثورة البولشفية في روسيا اولا، العام 1917 ونفذته تحت شعار مصادرة ادوات الانتاج والثروات الخاصة، وتسخيرها لمصلحة الجماهير المعدمة.

وفي منتصف الاربعينات من القرن الماضي وبعد اندحار المانيا النازية، ودخول الجيش الاحمر اوروبا الشرقية، اسقطت ملكيات وانظمة رأسمالية عديدة، وحلت مكانها انظمة تدين بنظام الحزب الواحد، وبالتأمين اداة من ادواته.

كما راق التأمين في تلك الحقبة بعض دول اوروبا الغربية ومن بينها فرنسا. حيث اقدمت على نقل ملكية مرافق ومؤسسات خاصة كثيرة الى القطاع العام.

ومطلع الستينات، بلغ التأمين منطقتنا العربية، فحلّ في مصر اولا، ثم انتقل الى غير بلد عربي في مشارق الارض العربية ومغربها، لا سيما سوريا، والعراق، (واليمن الجنوبي سابقا) والجزائر، وليبيا وتونس.

وفي جميع الحالات، كان الهدف واحد وهو «التوزيع العادل للثروة».

الا انه مع مرور السنين ظهر للعيان وعلى نحو واضح، ان التأمين لم يؤت مفاعيله المرجوة بل انه اسقط الشركات المؤممة في شبك الروتين الحكومي (العمل الاداري الرتيب). وافقدها القدرة على المناورة والتحرك، حيث يجب، وفي الوقت المناسب.

كما جعلها عاجزة عن التزود بمقتضيات التقنية وبذلك فاتها قطار الحداثة، وبقيت قابعة في مستنقع التخلف، ويفصل بينها وبين المكانة التي بلغتها شركات التأمين التابعة للقطاع الخاص بون شاسع.

تلك حقيقة ادركتها فرنسا منذ حوالي ثلاثة عقود من السنين. فكان ان حسمت امرها واتخذت قرارا يقضي برفع يد القطاع العام عن شركات التأمين وذلك من خلال طرح اسهمها للخصخصة.

ولم تحتفظ فرنسا الا بشركة حكومية واحدة هي شركة الصندوق المركزي لاعادة التأمين (CCR) التي تعنى اساسا باعادة تأمين اخطار الفيضانات والزلازل وغيرها من الاخطار الكارثية CATASTROPHIC RISKS والتي ترفض شركات التأمين الخاصة تغطيتها.

وبعد كارثة 2001/11/9 اضيف الارهاب TERRORISM الى لائحة الاخطار التي تغطيها سي سي آر CCR ما يعني ان سي سي آر باقية لتحقيق هدفا اجتماعيا، هو ملء الفراغ الناجم عن امتناع شركات التأمين الخاصة عن تغطية انواع معينة من الاخطار.

وبعد سقوط جدار برلين، نهاية الثمانينات توالى تخلي حكومات اوروبا الشرقية عن شركات التأمين التابعة للقطاع العام. وانتشرت حمى «الخصخصة» في اميركا اللاتينية، وافريقيا وآسيا، حتى انها اخترقت جدار الصين الشعبية.

ومن الامور الملفتة ان عقائديي الحزب الشيوعي، وهو الحزب الوحيد الحاكم في الصين، اقتنعوا بجدوى الخصخصة، ووافقوا مؤخرا على طرح اسهم شركة تشاينا لايف CHINA LIFE للتداول في بورصة هونغ كونغ.

وكانت الثورة الماوية قد ابتلعت الشركة المذكورة وشركات خاصة كثيرة اخرى منذ الاربعينات من القرن الماضي.

اما في ديار العرب، فلقد اصطدمت الخصخصة بعقبات كؤود، اين منها صلابة الجدار الصيني العظيم!

فالى التنظيرات العقائدية التي ترفض التغيير بالمطلق، هناك قوى ترفض العودة عن قرارات تأميم شركات التأمين، بسبب الاعداد الهائلة من الموظفين العاملين في الشركات المؤممة. وتتخوف تلك القوى من ان تؤدي العودة عن التأميم الى القاء العاملين في الشركات الحكومية في الشارع، ولذا تؤثر الابقاء على الامور كما هي، وعدم استحداث اي تغيير.

الا ان بعض الدول العربية وجدت حلا آخر. فلقد شاهدنا في مصر وليبيا والعراق (واليمن الجنوبي سابقا) والجزائر قيام شركات تأمين خاصة، تعمل في موازاة شركات القطاع العام.

وفي سوريا، صدر عن الرئيس بشار الاسد قبل حوالى شهرين مرسوم يقضي بانشاء هيئة للإشراف على قطاع التأمين.

ومن بين الصلاحيات ذات الدلالة والتي انيطت بالهيئة اعداد مشروع قانون يرفع أعمال التأمين في سوريا.

ومن هنا اعتبر المرسوم مثابة موافقة على قيام شركات تأمين خاصة.

ولو قيض لسوريا، ان تشهد قيام شركات تأمين سورية خاصة، فهذا يعني ان اسواق التأمين العربية لا سيما الشرقية منها، سوف تلمس تحولا جذريا في البيئة التأمينية التي تحوطها.

فسوريا، ومنذ القدم، لا تزال نقطة الارتكاز التي تتمحور حولها الانشطة الاقتصادية في المنطقة.

فهي جزء من «طريق الحرير» التي ربطت الصين الى اوربا، وهي الاهراء الذي كانت قوافل قريش تقصده وتتزود منه حاجاتها التموينية. والمحطة التي تنطلق منها قطارات السكك الحديد الى الحجاز جنوبا وبرلين شمالا. والمعبر الذي يربط المتوسط، بصفته ولبنان بالداخل العربي. وغدا، وبعد ان تصبح تركيا عضوا في الاتحاد الاوروبي تصبح سوريا الجار الاقرب الى اوربا مع ما يستتبع ذلك من تفعيل لتبادل الاقتصادي والانشطة العابرة للحدود.

وانها لحقيقة مرّة ان تأميم صناعة التأمين في سوريا لم تقتصر عواقبه الوخيمة على سوريا فحسب، بل انه عطلّ والى حد كبير مجمل الحركة التأمينية، في الشرق الاوسط عامة، والشرق العربي خاصة. وهو الى ذلك فوّت على شركات التأمين العربية فرص التفاعل مع سوريا، وتكوين وحدات تأمينية كبيرة تكون سوريا احدى حلقاتها.

ونحن في الشرق العربي خاصة، نفتقد دور سوريا، وتقف شركائنا في الاردن وفلسطين والعراق ولبنان ومصر، عاجزة عن التواصل واقامة جسور في ما بينها، ليس لسبب الا لان سوريا غائبة عن الحلبة.

وانطلاقا من هذه الاعتبارات الاقتصادية والقومية فاننا ننظر باكبار الى المرسوم الذي اصدره الرئيس السوري، ونجد فيه تدبيرا لن يحمل الى الشعب السوري الشقيق الا الخير.

ذلك انه يؤدي عمليا الى فك الطوق عن صناعة التأمين في سوريا ويضع في متناول المواطن السوري خدمات تأمينية افتقدتها منذ زمن طويل ولم يعد هناك سبب يبرر الاستمرار في حرمانه منها.

والى ذلك فان القيادة السورية، بمبادرتها الجديدة تؤذن بانطلاقة جديدة للنشاط التأميني في المنطقة، بحيث يستعيد عافيته، بعد تعطيل قسري استمر زهاء اربعة عقود من السنين.

موقع سوريا من الجسد العربي هو موقع القلب من جسم الانسان، ولذلك سميت «قلب العروبة النابض». وبعودة النشاط الى قطاع التأمين في سوريا يعود الدم ليتدفق الى صناعة التأمين فيها ويساعدها على الخروج من الركود .

المؤتمر الدولي الاول للتأمين التكافلي معركة مع الشياطين !

لم يقيض لي ان احضر «المؤتمر الدولي الاول للتأمين التكافلي» والذي انعقد في العاصمة الاردنية منتصف الشهر الماضي.

الا انه قيل لي ان المؤتمر كان مجمعا فقهيا اكثر منه تأمينيا. وكان اشبه بورشة كهنوتية او بمجمع من المجمعات التي تعقدها الكنيسة المسكونية ECUMENICAL COUNCILS لتبحث في العقيدة واللاهوت والامور الدينية التي تعني المسكونة جمعا.

حتى ان منظمي المؤتمر خصصوا يوما كاملا للبحث في التأمين بجوانبه الفقهية.

ولقد جاءت المداخلات التي استمع اليها الحضور لتوحي ان «التأمين التكافلي» لا يزال في أوج المهمة التي تطوع لتنفيذها وهي تنظيف عقود التأمين التقليدي (TRADITIONAL INSURANCE) من الشياطين المتخفين بين سطورها، ولتحذر المؤمنين من تلك العقود واجتنابها واتخاذ عقود التأمين التكافلي بديلا منها.

كما وجد بعض المحاضرين ان الاستعانة بشركات الاعادة التقليدية TRADITIONAL REINSURERS تشكل معصية وانحرافا عن مبادئ الشريعة، الا انه بالنظر لعدم وجود شركات اعادة تكافلية، قادرة على تلبية حاجات جماعات التكافل، فان التعاون مع المعيددين التقليديين يبقى شرا لا بد منه.

ودعا محاضرون آخرون الى تعزيز دور الهيئات الاستشارية الفقهية داخل شركات التأمين التكافلي، بحيث تضمن عدم سقوطها في عثرة او ارتكابها هفوات او اخطاء تخل بالشريعة.

وليس لاحد ان يعترض او يتحفظ عن اجتماع تعقده شركات التأمين التكافلي، وتبحث فيه في كيفية تحقيق تطلعاتها، فذلك شأن يعنيها، ويعني مجموعة «المستأمنين» اي المتعاقدين معها، فلهؤلاء جميعا ان يعتمدوا المنتج التأميني الذي يرضي قلوبهم، ومعتقداتهم، ويجعلهم يتأكدون من انهم على السراط المستقيم سائرون.

الا ان القول بمعركة لم تنته بعد مع شياطين التأمين التقليدي، وبوجوب متابعة الورشة الفقهية والعمل من اجل بناء صناعة تأمين تكافلي، تنفصل عن اسواق التأمين التقليدية، يبدو لنا وكأنه وهم، وكلام جاء في غير مكانه الصحيح. اضافة الى انه يجافي الحقيقة، ويسيء الى الضامنين التقليديين الذين تبلغ اعدادهم مئات الالوف في سائر انحاء الدنيا، تتصدرهم في تلقي الاساءة 350 شركة تأمين عربية يملكها عرب مسلمون ونصاري.

ويدحض القول بعدم شرعية التأمين التقليدي حدثان هامان سجلا خلال الحقبة الاخيرة في العالمين العربي والاسلامي. فقد اعلنت حكومة الجمهورية الاسلامية الايرانية، انها قررت تخصيص (او خصخصة) شركات التأمين الحكومية الثلاث التي كانت قد اومتها بعد قلب النظام الملكي وهي آسيا، ودانا، والبورز.

وبذلك يترك النظام الاسلامي الايراني للمستثمرين ورجال الاعمال ان يتدبروا امور الشركات الثلاث، ويسهروا على انمائها وتطويرها وفقا لقواعد الاستثمار والمنافسة في شتى المجالات وفي سائر انحاء العالم الاخرى.

وباعادتها مقدرات الشركات الثلاث الى القطاع الخاص، والى عالم الاعمال، انما تؤكد الحكومة الاسلامية في طهران، ان التأمين، كغيره من الصناعات، يخضع لعلوم وقواعد واصول خاصة به، وتمارس على أيدي العاديين من الناس، وليس فيه من الروحانيات او المقدسات ما يوجب إبقاءه في كنف الفقيه، او مرشد الجمهورية.

وقبل ايران، كانت المملكة العربية السعودية قد اصدرت نظاما اجازت بموجبه انشاء شركات مساهمة تتعاطى التأمين بصيغته «التعاونية» واناظت بمؤسسة النقد العربي السعودي ساما (SAMA)، وهي مؤسسة مدنية غير روحية، مراقبة اعمالها والتحقق من امتلاكها معايير الملاءة والسيولة والرسملة، كما في اي مكان آخر في العالم.

ولو كان للتأمين بعد ديني، لما أفتى علماء مكة المكرمة بجواز تعاطيه من قبل عامة الناس، ولاحتفظ العلماء الاجلاء بدور لهم يلعبونه في انشاء شركات التأمين وفي تسيير اعمالها اليومية بعد ذلك. وبعد،

وبالعودة الى مبادئ التأمين، نذكر انه من الخطأ القول بوجود بناء صناعة تأمين تكافلية او اسلامية تعمل في موازاة صناعتنا التقليدية، فهناك صناعة واحدة تزاوّل التأمين على مستوى الكرة الارضية، وتعتمد فيه مقاييس ومعايير واحدة للملاءة والسيولة والاحتياطات الفنية والحسابية. وهي في ذلك صنوّ لصناعة المصارف التي تخضع هي ايضا لمقاييس ومعايير واحدة.

والتأمين، ايا كانت الصيغة التي ينتهجها، وسواء كانت تقليدية او تكافلية، يتجسد بصندوق تجمع فيه اموال مجموعة المستأمنين (المضمونين او المتعاقدين المؤمن لهم)، وتسحب منه التعويضات التي تستحق لاي منهم، او لذريته من بعده، عند تعرضه لحادث او مصيبة بما في ذلك مصيبة الموت.

وتولج بادارة الصندوق هيئة تنتخبها مجموعة المستأمنين وتسمى مجلس ادارة. ولا يفترق التأمين التعاوني (او التكافلي) عن التأمين التقليدي الا في طريقة توظيف الاموال المتراكمة في الصندوق، إذ يتضمن النظام الاساسي لشركة التأمين التعاوني نصوصا تمنع توظيف اموالها في مشاريع تكون على صلة بالمنكر. بينما يخلو النظام الاساسي لشركة التأمين التقليدي من نصوص تحدد مجالات التوظيف.

ولان اكثرية الناس تنفر من الارباح التي تتولّد من الفحشاء والمراباة والدعارة والخلاعة وحتى صناعة السجائر فلقد اوجدت في البورصات ومنذ عشرات السنين الوف الصناديق الاستثمارية النظيفة (CLEAN FUNDS).

و«الصندوق النظيف» هو ذلك الذي يوظف امواله في ما يصح ان يقال فيه «المال الحلال» فقط.

والمستثمرون الذين يختارون مجال التوظيف في الصناديق النظيفة ليسوا عربا او مسلمين فحسب، فهناك الملايين من المتدينين، الاميركيين والاوروبيين والاسيويين والأفارقة، من اصحاب العقائد المختلفة، الذين يمنعون على مستشاريهم الماليين او وكلائهم في البورصة توظيف اموالهم في غير الصناديق النظيفة.

وذلك خيار يلجأون اليه بدافع وجداني ذاتي، وليس بضغط، او يفرض عليهم من هيئة شرعية.

اضف الى ذلك ان الاستثمار في المشاريع التي تروج للمنكرات، اصبح حكرا على منظمات الجريمة المنظمة، اي المافيات (MAFIA) وباب التوظيف في تلك المشاريع مقفل امام شركات التأمين التقليدية حتى ولو رغبت في امتلاك اسهم فيها.

وقد يكون من المناسب ان اوضح هنا، ان وظيفة التأمين التعاوني او التكافلي (MUTUALS) قديمة، وتعود الى اكثر من مئة عام، حيث اقدمت مهن وصناعات ومجموعات سكانية، وزراعية كثيرة، على انشاء تعاونيات تأمينية (INSURANCE MUTUALS) تعنى بتقديم الضمانات لعضائها، ولغيرهم من الذين يتعاقدون معها متوسلة في ذلك منتجات التأمين التقليدي.

وهذا يعني ان التأمين التعاوني ليس مبتكرا عربيا او اسلاميا وان كان لم ينتشر في ديارنا الا خلال السنوات الـ 20 الماضية. ومع ذلك يمكن اعتبار التأمين التكافلي خيارا جديدا يوضع في متناول من يشاء من الذين يحرصون علالتقيد بأهداب الشريعة كما يفهمونها هم بالذات.

الا ان التأمين التكافلي يجب ان يبقى خيارا فقط، ولا يحاولن احد ان يجعل منه بديلا من التأمين التقليدي. فلهذا الأخير خدمات جلى قدمها للمجتمعات العربية منذ اكثر من مئة عام. واركان التأمين التقليدي المنتشرون بين مشارق الارض ومغاربها، مارسوه من غير ان يتخلوا عن ايمانهم، او معتقداتهم او المبادئ الانسانية والاخلاقية التي تهدي خطاهم. وفوق ذلك كله من غير ان يمتنوا احدا.

يمنون عليك ان اسلموا قل لا تمنوا على اسلامكم بل الله يمن عليكم ان هداكم للايمان ان كنتم صادقين (سورة الحجرات 49-16).

جعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم (سورة الحجرات 12/49).

أشير اخيرا الى ان بلدانا عربية عديدة لم تجد حاجة او مبررا لاستصدار تراخيص لشركات تأمين او مصارف اسلامية وهي لا تفرق بين هذه وسواها من الشركات والمصارف.

ومن بين تلك الدول سلطنة عمان، وجمهورية اليمن، وسوريا، وتونس والمغرب والجزائر وليبيا.

وبأي حال فان شركات التأمين في جميع الدول العربية وبلا استثناء تخضع لقانون واحد وكذلك هي حال المصارف.

الارهاب من بغداد الى تطوان

صناعة التأمين العربية غائبة عن السمع !

الندوات والمؤتمرات التأمينية التي تعقد في ديار العرب، ويدعى اليها الضامنون والمعيدون والوسطاء، تتمحور حول مواضيع ليس لها علاقة بما تعيشه المنطقة العربية من حالات، او احداث. والملتقى الذي انعقد مؤخرا في الاردن تمحور حول الاحتيال FRAUD وهو ظاهرة اطلت بقرنها في السبعينات من القرن الماضي، وما لبثت ان خبت .

اما المؤتمرات التي سبقته وتلك التي تعقد في وقت لاحق من هذا العام، فلقد اختار منظموها «التأمين الصحي» محورا للنقاش، وهو كما نعلم خدمة صيانة (MAINTENANCE SERVICES) اكثر منه خطرا تأمينيا يحتاج الى بحث او مناقشة.

اما الارهاب (TERRORISM) وقد تحوّل الى خطر يلف الوطن العربي من بغداد الى تطوان، فلست تجده مطروحا في اي من الندوات والمؤتمرات التأمينية العربية.

اقول من بغداد الى تطوان نقلا عن نشيد «بلاد العرب اوطاني»، وذلك لان الارهاب ضرب حتى الآن في تونس، ثم في المغرب العربي، واليمن، والمملكة العربية السعودية، والكويت، وسوريا، والعراق، انتهاء بالعملية الارهابية الكبيرة التي اودت بشهيد لبنان الرئيس رفيق الحريري، وزهقت ارواح حراسه، ومجموعة كبيرة من عابري السبيل.

كما كوت بنارها جسد النائب الدكتور باسل فليحان، وهو احد الادمغة التي كانت تعمل في المهاجر، وعادت الى الوطن تلبية لرغبة الرئيس الشهيد.

والى ذلك اصيب مئات الاشخاص بجروح ودمّرت عشرات الابنية والمنشآت السياحية.

ولقد ادى تكرّر حوادث الاعتداء على المدنيين والممتلكات وفي غير دولة عربية، الى نشوء حاجة عربية ملحة الى غطاء تأميني يغطي المواطن العربي وارزاقه ضد اخطار الارهاب.

الا ان الاتحادات والجمعيات والصناديق والمجمعات العربية التأمينية، ادارت ظهرها لما يجري على امتداد الساحة العربية لتخوض، كما قلت آنفا، في مواضيع يصح وصفها بالاثريات ARCHAEOLOGICAL.

واني لاذكر جيدا حدة الانتقادات التي وجهها بعض الزملاء العرب لمنظمي المؤتمر 24 لـ "GAIF" الذي انعقد في مسقط منتصف العام 2002 لتغاضيهم عن احداث 2001/9/11 وعدم ادراجهم «الارهاب» على جدول الاعمال.

كما غاب «الارهاب» عن جدول اعمال المؤتمر 25 لـ "GAIF" الذي انعقد في بيروت منتصف العام 2004. وقد يكون السبب في ذلك ان النشاط الترفيهي للمؤتمر سحر الالباب، وارتحل بها الى اجواء لم تكن لتتلاءم وأي طرح تأميني، فما بالك بـ «الارهاب» وهو الخطر الذي لا تزال المنتديات العالمية تجهد من اجل استحداث ما يكفي من الطاقات الاكثائية لتلبي الطلبات المتصاعدة للتأمين ضده، وقد اضطرت في معظم الحالات الى الاستعانة بحكوماتها كي يمكنها ان تستوعب تلك الطلبات.

اقل ما يمكن لاي مراقب ان يقوله حيال هذا الامر، هو

ان الاتحادات والجمعيات التأمينية العربية والافرو-آسيوية، لم تلج بعد باب القرن 21، وهي اختارت ان تبقى ذهنيا وجسديا في المواقع التي اوجدت فيها في الستينات من القرن الماضي، تكثف الندوات والمؤتمرات تأكيدا على مواظبتها على تنفيذ موجباتها.

الا انها تختار من مواضيع الحوار اسهلها، وتلك التي لا تتطلب متابعة او تحركا. ولو طرحت موضوع الارهاب محورا للمناقشة لتوجب عليها ان تقوم بجهود من اجل جمع قدرات شركات التأمين والاعادة العربية وربما حكوماتها ايضا ضمن هيئات تعنى خصيصا بضمان الارهاب، وذلك على غرار ما جرى في بريطانيا، هولندا، الولايات المتحدة الاميركية، المانيا وغيرها. وهذا النوع من المهمات لم تتعوده اتحاداتنا ولا تريد ان تتخرب فيه.

عندما سألت وسائل الاعلام عن النسبة التي تضمنها شركات التأمين من الخسائر البشرية والمادية التي ترتبت على كارثة 14 شباط (فبراير) في بيروت، كان الجواب صفرا. والجواب عينه اعطي لوسائل الاعلام بعد كل من العمليات الارهابية التي تعرضت لها المدن العربية الاخرى.

وأن تكون النسبة صفرا، يعني ان شركة التأمين العربية لا يهتما ان تلبي الا البسيط من حاجات مجتمعاتها، وهي لم تسع او تعدّ نفسها لتوفير الغطاء ضد خطر الارهاب سواء كان ذلك بالانفراد او عبر «الصندوق» (SYNDICATION) او التكتل (POOLING) لقدراتها المالية.

بل على العكس من ذلك تماما، فان الكل يجهد لتوسيع بيكار الاستثناءات لينفي المسؤولية عن اي من الاعتداءات التي يتعرض لها الاشخاص، وحتى لم تبلغ مستوى العمل الارهابي.

ان شركات التأمين العربية، بانصرافها عن خطر الارهاب وتجاهلها له، انما تستقيل من مهمة يجب ان تكون في صلب اهتماماتها، وهي الى ذلك تعطي المجتمع العربي سببا وجيها للتشكيك في قدراتها المهنية.

إن العملية الارهابية التي تعرض لها الرئيس الشهيد ايقظت الناس الى امور كثيرة، فعساها ان تنبه شركات التأمين واتحاداتها وجمعياتها في لبنان والوطن العربي الى ان مجتمعاتها ما تزال تبحث عن بوليصة تحميها اقتصاديا ضد مخاطر الارهاب. وان الندوات والمؤتمرات التي تعقد هنا وهناك، تبقى من دون طعم، ولا لون ولا رائحة، اذا لم تأت بمنتجات تلبي حاجات الناس.

يقول المثل العربي: «اسمع جعجة ولا ارى طحنا».. ولست اجد افضل منه قولا يصح ان يقال في الانشطة الجارية على مسرح التأمين العربي، عامة، وفي الندوات والمؤتمرات، على نحو خاص.

وبعد، هل يجوز ان نتساءل بعد اليوم، لماذا تبقى اقساط التأمين العربية على ركودها، ولا تشهد نموا يذكر منذ سنوات؟

كيف لشركات التأمين والاعادة العربية ان تنمي محافظها اذا لم «تقتحم» الجديد من الحقول وتحرثها على نحو ما تفعل قريناتها في الدول الاخرى المتحضرة؟

لقد مضت اربع سنوات على انتشار «الارهاب» كظاهرة تقلق المستثمرين في جميع انحاء العالم. وتحركت أندية التأمين في سائر انحاء الدنيا، لتجد الغطاء المناسب للخطر الجديد، ولتضمنه مقابل قسط اضافي، وبذلك عززت مداخيلها ورفعتها الى مستويات غير مسبوقة. وحدها صناعة التأمين العربية، قررت ان تبقى غائبة عن السمع.

نيسان 2005

حادثة 14 شباط (فبراير) 2005

قتل.. اغتيال.. أم ارهاب؟

عملية ارهابية . "ACT OF TERROR" ... ذلك هو التوصيف القانوني LEGAL QUALIFICATION للاعتداء الذي تعرض له الرئيس رفيق الحريري، بعد ظهر يوم 14 شباط (فبراير) 2005 وأدى الى استشهاده مع مرافقيه، ومجموعة من عابري السبيل وموظفي فندق السان جورج في بيروت.

وقد جاء هذا التوصيف في صلب البيان الذي اصدره مجلس الأمن الدولي حول استشهاد الرئيس الحريري، وكلف بموجبه الى الأمين العام للأمم المتحدة ايفاد لجنة من الخبراء الى لبنان لتتقصى الحقائق حول ظروف واسباب ونتائج الجريمة.

وقد حضرت اللجنة ونفذت المهمة المطلوبة منها. ويرجح ان يتابع مجلس الأمن الدولي القضية عبر تدابير وتحقيقات تنفذها لجان اخرى ينتدبها المجلس لهذا الغرض.

وبكونه صادرا عن المرجعية الارفع شأنها في العالم، فان التوصيف المشار اليه جعل اي محاولة لاعتبار الحادثة جريمة قتل او اغتيال بحتة، ولا علاقة لها بالاطار المستثناة في بوالص الحياة، مهمة صعبة، إن لم يكن امرا مستحيلا .

وفي المفاهيم المعتمدة قانونا وتأمينا ان القتل (MURDER) هو الفعل الذي يقدم عليه شخص او مجموعة اشخاص لتصفية شخص او اشخاص آخرين، لاسباب شخصية، او بطريق الخطأ.

اما الاغتيال (ASSASSINATION) فهو الفعل الذي يقدم عليه شخص او جماعة لتصفية شخص او اشخاص آخرين بدافع غير شخصي (IMPERSONAL) قد يكون سياسيا او عقائديا.

ولقد عرفت المجتمعات القتل والاغتيال منذ آلاف السنين. وأبرز الاغتيالات في التاريخ العربي هي تلك التي طالت ثلاثة من الخلفاء الراشدين وهم: عثمان وعمر وعلي.

ولو لم يصدر التوصيف القانوني لحادثة 14 شباط 2005 عن مجلس الامن الدولي، لامكن لارباب الاعمال، واصحاب المؤسسات المتضررة، ان يحاولوا تحميل الشركات الضامنة الخسائر في الارواح والاجساد والممتلكات التي نجمت عن الحادث. ذلك ان معظم بوالص التأمين لا تستثنى الخسائر التي تنتج عن القتل او الاغتيال ((MURDER OR ASSASSINATION)).

وقد درجت شركات التأمين على الحياة (LIFE) على تضمين البوالص الصادرة عنها بندا يعرف ببند استثناء الحرب، وينص على اعفاء الشركة من تبعة التعويض في حال تعرض الشخص المضمون للوفاة، او

الاصابة الجسدية جراء الحرب، الحرب الاهلية، الثورة، العمليات العسكرية، الشغب، والاضطرابات الشعبية والبند المشار اليه يعرف شعبيا باسم استثناء الحرب والشغب والاضطرابات الشعبية . WAR, SRCC EXCLUSION'S

كما درجت شركات التأمين التي تتعاطى التأمينات العامة (NON LIFE) على تضمين البوالص التي تصدرها بندا مماثلا، بحيث لا تسأل الشركة عن الاضرار التي تلحق بالمتلكات والبضائع المؤمن عليها، في حال ثبت ان تلك الاضرار نتجت عن الحرب، او الحرب الاهلية، او الاضرابات او حوادث الشغب او الاضطرابات الشعبية.

وخلال، وبعد انتهاء الاحداث والحروب اللبنانية التي اندلعت العام 1975 واستمرت حتى العام 1989، عمدت شركات التأمين اللبنانية الى توسيع اطار البند المشار اليه، ليستثنى الوفاة والاصابة، اضافة الى الاضرار المادية والاضرار التي تنتج على نحو مباشر او غير مباشر من استعمال الادوات الحربية (WAR DEVICES) على انواعها، بما في ذلك المتفجرات والذخائر EXPLOSIVES AND BULLETS.

الا ان بعض شركات التأمين توافق احيانا على ابطال او تحييد الاستثناءات المشار اليها بموجب ملحق تضيفه الى عقد التأمين على الحياة ويعرف باسم غطاء اضرار الحرب لغير المقاتلين PASSIVE WAR RISK بحيث يصبح حامل العقد مغطى ان هو تعرض لاصابة او قتل جراء اي عمليات حربية او ثورة، او غيرها من القلاقل التي تأتي في سياق تلك الاحداث.

اما بوالص التأمين التي تضمن الممتلكات، والبضائع المنقولة وغير المنقولة، فتوافق شركة التأمين، في بعض الاحيان ايضا، على تعديلها بملحق خاص بالحرب والارهاب والتخريب (WAR, TERRORISM AND SABOTAGE).

وفي الحالتين المبينتين اعلاه تستوفي شركة التأمين قسطا اضافيا (PREMIUM) (ADDITIONAL) يأخذ في الاعتبار درجة التوتر السياسي السائد في المنطقة التي يقيم فيها حامل البوليصة (المؤمن له) او تقع فيها المؤسسة المؤمن عليها.

وبناء عليه، فان المتعاقدين وحملة البوالص الذين يحملون الملحق الخاص لضمان اضرار الحرب لغير المقاتلين (PASSIVE WAR) سوف يمكن لهم او لذويهم في حالة الوفاة، ان يقبضوا وبسهولة التعويضات التي تعود لهم من الشركات الضامنة جراء المصائب والخسائر التي انزلتها بهم حادثه 14 شباط (فبراير) 2005.

كما ان اصحاب الفنادق والمؤسسات الذين يحملون الملحق الخاص بضمان الارهاب والتخريب (TERRORISM AND SABOTAGE) لن يجدوا صعوبة في تحصيل قيمة الاضرار المادية التي لحقت بمؤسساتهم.

اما اولئك الذين يحملون بوالص تأمين عادية (Ordinary Insurance Policies) والتي لم يجر توسيع نطاقها ، كما اوضحت أنفا، فليسوف يجدون انفسهم في وضع يكاد يكون ميؤوسا منه، حتى ولو اوكلوا مهمة ملاحقة الشركة الضامنة الى فحول المحاماة.

ففي رأي ان التوصيف الذي صدر عن مجلس الامن الدولي والذي اعتبر حادثة 14 شباط 2005 عملا ارهابيا سوف يتيح لشركات التأمين ان ترد بقوة اي ادعاء يهدف الى تحميلها التبعات الناجمة عن الحادثة المذكورة.

ولن تفلح محاولات فصل الجريمة عن مضمونها الارهابي المنظم. ذلك ان تداعيات الجريمة اظهرت، بما لا يترك مجالاً للشك، انها ادخلت الى المجتمع اللبناني والعربي والدولي، من الذعر والخوف والهلع، والقلق على المصير، ما جعل منها عملية ارهابية مكتملة الاوصاف، وذلك بالاستناد الى مفهوم الارهاب المعتمد من مجلس الأمن الدولي.

وبالتالي، فان توصيف الحادثة بعملية قتل او اغتيال بحتة، لا يعتد به، ولا يبنى عليه، لان اغتيال الرئيس الحريري جاء في اطار عملية منسقة، ومنظمة، وشملت بأبعادها مصير مجموعة كبيرة من الناس واصحاب المصالح، والمؤسسات، بل الوطن بكامله.

ايار 2005

السعودية تفتح ابوابها أمام الأجانب لن تكون حملة بونابرتية جديدة !

قبل سنوات، وعندما شرّعت مصر أبوابها امام شركات التأمين الاجنبية، خيّل لكثيرين من بيننا ان سوق التأمين في مصر سوف تتعرّض لاجتياح يعيد الى الازهان الحملة التي قادها نابوليون بونابرت ضد مصر والتي أدت الى احتلاله لها في العام 1798.

الا ان عدد شركات التأمين الاجنبية التي قدمت الى مصر، بعد انفتاحها الكامل على الاجانب كان اقل من عدد أصابع اليد الواحدة، وأكثرها كان عربي الجنسية.

وتظهر النتائج المسجلة خلال السنوات الاخيرة ان السيطرة على اقساط التأمين المباشر في مصر ما تزال لشركات التأمين المصرية وان الشركات الاجنبية لم تغلح في تكوين محفظة ذات شأن.

والمشهد عينه تكرر فيما بعد، عندما فتحت المملكة المغربية، والامارات العربية المتحدة اسواقهما امام شركات التأمين الاجنبية، إذ ما تزال شركات التأمين الوطنية فيهما تتحكم بالأكثرية الساحقة من اقساط التأمين المباشر.

وأرجّح ان يتكرر المشهد مرة ثانية في المملكة العربية السعودية التي اصدرت قبل ايام قرارا تسمح بموجبه للشركات الاجنبية بالعمل على اراضيها.

وفي رأيي ان المملكة العربية السعودية لن تشهد تهاوتا من شركات التأمين الأجنبية لافتتاح فروع خاصة بها. وذلك لاسباب عديدة سوف احاول ان أبين الاله من بينها في ما يأتي:

1- ان التأمينات العربية التي تأخذ حجما استراتيجيا، وتجد اهتماما خاصا لدى كبريات شركات التأمين الاجنبية هي تلك التي تتعلق بالطاقة (ENERGY) والطيران (AVIATION) والمنشآت (CONSTRUCTIONS) على انواعها، والحياة (LIFE) عندما تتجاوز المبالغ المضمونة عتبات معينة).

ووصول شركات التأمين الاجنبية الى تلك التأمينات «تحصيل حاصل» حيث ان شركات التأمين العربية تتسابق وتتنافس في ما بينها للحصول عليها بالمفرق، لتعود وتسندها الى اسواق التأمين العالمية بالجملة (WHOLESALE) اي عبر اسنادات اعادة التأمين (REINSURANCE CESSIONS).

وتدل الاحصاءات بوضوح الى ان اسناد الاخطار الاستراتيجية الى الخارج يكاد يكون بنسبة مئة بالمئة، وذلك بالنظر لعدم وجود طاقة اكتتابية عربية يمكنها ان تحتفظ بنسبة تذكر من تلك الاقساط.

اضف الى ذلك ان التعاطي مع التأمينات الاستراتيجية تحوّل الى اختصاص، وبات تداولها محصوراً بعدد محدود جدا من الضامنين والمعידين الدوليين. اي ان للتأمين على الطاقة ضامنين متخصصين. والامر عينه ينسحب على اخطار الطيران، واطار الانشاءات او الحياة (للمبالغ التي تتجاوز عتبات معينة).

وعليه، فان شركات التأمين العربية، سواء كانت في مصر او المغرب او الامارات العربية المتحدة او المملكة العربية السعودية لا بد لها من ان توجه اسناداتها التي تتعلق بالاطار الاستراتيجية، مباشرة او عبر الوسطاء، الى الضامنين والمعيددين اصحاب الاختصاص حيث هم، اي خارج الاراضي العربية. فلم تراهم يتكبدون مشقة التمركز في بلادنا للحصول عليها؟

صحيح ان الضامن والمعيد الدولي يدفعان عمولة او عمولات مقابل حصولهم على حصة من تلك الاسنادات وهذا ما يسمى بتكلفة الاستحواذ COST OF ACQUISITION، الا ان تلك التكلفة تبقى دون النفقات التي ستترتب عليهم ان هم اختاروا ان ينشئوا فروعاً لهم في الاسواق العربية.

2- اما التأمينات غير الاستراتيجية، لا سيما تلك المتعلقة بالاطار الشخصية PERSONAL LINES والتجارية COMMERCIAL فلقد تمكنت منها شركاتنا الوطنية على نحو يجعل محاولة انتزاعها منها من قبل القادمين الجدد من الاجانب، امراً صعباً، إن لم يكن مستحيلاً.

لقد مضى زهاء اربعة عقود على قيام شركات التأمين العربية وانتشارها في معظم الدول العربية. وعملت الشركات العربية خلال تلك الفترة على اعداد وتنمية اجهزتها البشرية والفنية، بما يؤهلها لتلبية حاجات المستهلك العربي في مجالات التأمينات الشخصية والتجارية بمقدار كبير من الكفاية. وتؤكد ذلك الاحصاءات المحلية والتي تظهر من دون لبس او ابهام ان 90 بالمئة من التأمينات الشخصية والتجارية تصب في شركات التأمين الوطنية.

والاستثناء الوحيد ربما هو ان الشركة الاميركية للتأمين على الحياة أليكو (ALICO) والتي مضى على دخولها الى لبنان والاردن والخليج ما يقارب نصف قرن من الزمن، لا تزال تسيطر على نسبة مهمة من اقساط التأمين على الحياة في تلك الدول. ويفسر ذلك بالحجم الهائل لشبكة التوزيع التي كونتها الشركة لنفسها والتي تضم آلاف وكلاء البيع (SALESMEN).

يضاف الى ذلك ان المتحفظين من رجال الدين على التأمين على الحياة لم يسحبوا تحفظاتهم حياله الا في السنوات الاخيرة.

وبذلك تأخر قيام شركات عربية للتأمين على الحياة (او التكافل العائلي كما يسمى بلغة شركات التأمين التكافلية) في بعض الدول العربية حتى ماض قريب جداً.

وهذا الواقع هو الذي اتاح لأليكو (ALICO) ولعدد آخر ومحدود من الشركات الاجنبية المتخصصة بالتأمين على الحياة ان تتمدد وان تتحكم بناصية التأمين على الحياة في غير دولة عربية لفترة طويلة من الزمن، من غير ان تعترضها منافسة تذكر.

3- التشريعات التأمينية التي صدرت في معظم الدول العربية خلال العقود الاربعة الماضية، جعلت شركات التأمين الوطنية ترفع رساميلها واموالها الخاصة الى مستويات تعزز مكانتها المعنوية وتجعل منها ضامنا موثوقا به (CREDIBLE) من المستهلك العربي.

يضاف الى ذلك ان علاقتها بالمستهلك العربي توطدت عبر السنين، وبلغت من المتانة حدا يجعل حظوظ شركة التأمين الاجنبية باستقطابها اليها معدومة.

تلك اسباب ثلاثة من مجموعة اسباب اخرى تجعل احتمالات حصول هجمة تأمين بونابرتية جديدة باتجاه الاسواق العربية أمراً مستبعداً.

والاجانب راضون بما يتلقونه من اقساط عربية، ولا يضيرهم ان يحتفظ الضامنون والمعيدون العرب بحصتهم من الاقساط العائدة للتأمينات الشخصية والتجارية، وهذا النوع من التأمينات يحتاج الى متابعة ومعالجة ذات تكلفة عالية نسبياً، وتفضل شركات التأمين الاجنبية عموماً تداركها.

ولذلك لن تشهد الشواطئ العربية معركة «ابو قير» جديدة. فلا بونابرت فرنسياً جديداً يجتاح اسواقنا، ولا نيلسون آخر يتعقبه، ليدمر قواته، ويطرده منها، وصولاً الى إحكام سيطرته على بيادينا التأمينية.

حزيران 2005

قانون التأمين السوري أخرج الشركات في لبنان الكلمة للورقة الخضراء!

شكّل قانون التأمين السوري الجديد «مفاجأة غير سارة» لشركات التأمين الاردنية واللبنانية على السواء، اذ انه يحظر تأمين الاخطار الكائنة في سوريا لدى شركات غير مرخص لها بالعمل اصولاً على الاراضي السورية. وينص على تغريم المخالف مبلغ مليون ليرة سورية (20 الف دولار اميركي) ومضاعفته مرات عدة في حال تكرار المخالفة.

وكلنا يعلم ان شركات تأمين اردنية ولبنانية عديدة تعتبر سوق سوريا «حديقته الخلفية»، وكانت تقطف منها ما تيسّر من ثمار، مستفيدة من فراغ استمر نصف قرن تقريباً، ونشأ عن تأمين صناعة التأمين وحصر خدماتها بشركة حكومية واحدة، وذلك منذ العام 1961 (ايام الوحدة السورية - المصرية).

وقد امكن لشركات التأمين الاردنية واللبنانية ان تملأ بعضاً من ذلك الفراغ، من خلال وسطاء درجوا على امتداد السنوات الماضية على عرض منتجاتها على الجمهور السوري، من دون ان يعترضهم احد من المسؤولين السوريين، وذلك يعود ربما الى انه لم يكن يوجد في سوريا قانون يرقى اعمال التأمين ويردع تسلل الوسطاء.

اما اليوم، وقد صدر القانون الجديد، وسمح للسوريين كما للجانبي، ان يشاركوا في تأسيس شركات تأمين سورية خاصة، ومنع في المقابل على الوسطاء، ان يعملوا في سوريا تسليلاً وعلى نحو غير شرعي، فان العصر الذي كانت فيه سوريا «الحديقة الخلفية» لهذه او تلك من شركات التأمين في لبنان او الاردن او اي بلد عربي او اجنبي آخر، قد أفل، و«الحصريّة» التي تحكمت برقاب السوريين طوال الحقبة الماضية، ولم تقدم اليهم من خدمات التأمين الا اسوأها يكون قد انتهى زمانها.

والامر الآخر الذي يجعل من القانون السوري الجديد «مفاجأة غير سارة» لشركات التأمين في لبنان والاردن هو ان القانون المشار اليه، اوجب على شركة التأمين التي تنشأ في سوريا بعد هذا التاريخ، ان تحرر رأسمالاً نقدياً لا يقل عن 13 مليون دولار اميركي.

وهذا المبلغ يزيد عن ثمانية اضعاف الحد الأدنى المعمول به في لبنان (1,5 مليون دولار اميركي) واربعة اضعاف ذلك المعمول به في الاردن (3 ملايين دولار اميركي).

والمشكلة التي تواجهها الشركات في لبنان والاردن هي انها تعودت ان تعمل برساميل متدنية نسبياً ويصح ان يقال فيها انها معنوية او عاطفية، اكثر منها نقدية.

ذلك ان للشركات في البلدين المجاورين لسوريا، تاريخاً عريقاً، امكن لها خلاله ان تكون لنفسها محافظاً بالغة الحجم احياناً، وتتجاوز باشواط قدراتها الاستيعابية الذاتية. وهي فعلت ذلك مستندة الى امرين: الاول

رصيدها الكبير من الصداقات التي تربطها مع محيطها الاجتماعي، والثاني العلاقات الحميمة التي نسجتها مع معيدي التأمين في العالم، والتي تتيح لها ان تستمد منهم الكثير من الدعم المادي والمعنوي وبمستويات واحجام تلبي حاجاتها وتمكّنها من الاستمرار في تقديم اوسع الخدمات وارفعها شأنًا، وذلك على الرغم من ضآلة رساميلها. وهي جميعا تردد مع دارون القول «بأن الاسطبل الفخم والسرج المطهّم لا يصنعان الفرس الاصيل».

وانها لحقيقة ان معظم العائلات التي تقبض على شركات التأمين اللبنانية والاردنية، تعتبر ثرية او اقله ميسورة في المقاييس العالمية.

وهي ترفض ربط مزيد من المال في الشركة الخاضعة لسيطرتها، ليس لضيق ذات اليد، وانما لانها لا ترى موجبا للزيادة. وتفضل توظيف ما يتوافر لها من فوائض و ثروات مالية في مجالات استثمارية اخرى، بحيث تكون لها سلّة من التوظيفات المتنوعة.

لذلك نجد شركات التأمين في الاردن ولبنان تتنادى لافشال محاولات اجبارها على رفع رساميلها.

وهي تدرك طبعًا انه مضي اكثر من ست سنوات على المرة الاخيرة التي جرى فيها رفع الحد الادنى لرأس المال في البلدين.

ولقد شهدت السنوات الست الماضية سيلا من التغييرات على مستوى التشريع التأميني في العالم اجمع، خصوصا بعد كارثة 9/11، حيث سقطت مئات الشركات في مهاوي الافلاس بسبب عدم كفاية رساميلها الخاصة، ولم تفلح سمعتها النضرة او عراققتها في انتشالها من الهاوية.

وتداركا لمزيد من الافلاسات، جرى اعتماد معايير عالمية موحدة للملاءة السيولة.

وسواء نجحت الشركات في الاردن ولبنان ام لم تنجح في التصدي لمحاولات اجبارها على رفع رساميلها، فانها تجد نفسها محرجة ازاء قانون التأمين السوري الجديد. ذلك انه يضعها في موقع الهزال حيال الشركات التي سيجري انشاؤها في سوريا. وهي لن تتمكن من المساهمة في الشركات السورية الجديدة، بفعل رفضها ضخ الاموال التي تستوجبها المساهمة في تلك الشركات.

من هنا، يكون القانون السوري الجديد قد جاء مخيبا لآمال الشركات اللبنانية والاردنية، وقطع عليها فرصة دخول السوق السورية الناشئة، ان هي اصرت على رفض رفع رساميلها النقدية مكثفة بما لديها من رساميل معنوية.

ففي عالم اليوم، يتساوى رأس المال المعنوي مع الشك بلا رصيد. واليد العليا والكلمة الفصل تبقيان لمن ملك الورقة الخضراء. وليس العراقة او الاصاله.

وان ارادت شركات التأمين سواء في الاردن او لبنان، ان تكون جزءا من سوق التأمين المشرقية، التي بدأت ملامحها تظهر في سوريا والعراق ومصر وفلسطين، فعليها ان ترفع رساميلها النقدية ولو تدريجاً، الى المستوى الذي اختارته سوريا وهو المستوى عينه الذي جرى اعتماده من قبل في معظم دول مجلس التعاون الخليجي والمغرب العربي.

علما أن المملكة العربية السعودية ذهبت الى أبعد من ذلك، واعتمدت حدا ادنى لرأسمال شركة التأمين قيمته 26 مليون دولار اميركي.

ولو بقيت الشركات اللبنانية والاردنية على مواقفها الراضية للزيادة، فستجد نفسها وقد تفوقعت داخل حدودها الوطنية وذلك امر يتناقض وطبيعتها المنفتحة وما تتميز به من زخم، وقدرة على التأقلم والتناغم مع المجتمعات حتى تلك التي تبعد عنها آلاف الاميال. فما بالك بالمجتمع المشرقي وهي جزء لا يتجزأ منه، وقد لعبت عبر التاريخ دور وجهه المتألق.

وعلينا ألا ننسى ان القطاع الخاص في لبنان والاردن هو الذي بقي يطل على العالم عندما احتجبت اسواق التأمين في سوريا والعراق ومصر في ظلمة عصر التأمين.

تموز 2005

الخدمة التأمينية الشخصية

المزrab الخفي

من بين الخدمات الجديدة التي استنبطتها صناعات المصارف والتأمين خلال السنوات الأخيرة، كانت الخدمة المصرفية الشخصية PRIVATE BANKING والتي تقابلها على المستوى التأميني الخدمة التأمينية الشخصية PRIVATE INSURANCE.

والشخصية هنا (PRIVACY) تعني ان الخدمة التي يقدمها المصرف أو شركة التأمين لها طابعها الشخصي أي غير المباح لاي كان، وهي من الأهمية بمكان بحيث يحرص الفريقان، أي مقدم الخدمة ومتلقيها، على ابقائها خارج نطاق الاعمال العادية وحمائها بمقدار من السرية.

والأفراد الذين تقدم لهم الخدمة الشخصية هم ذوو الثروات الذين يخشون عيون الحاسدين ولا يريدون حتى للأقرباء وللمقربين منهم ان يطلعوا على ما أنعم الله عليهم من أموال منقولة وغير منقولة.

ويعتبر مستحقاً للخدمة الشخصية، الفرد الذي يملك ارصدة واستثمارات وعقارات يعبر عن قيمتها بأرقام تضم تسعة اصفار على الاقل، تضاف اليها الطائرات واليخوت الخاصة، والقصور التي تتلأأ على ضفاف هذا او ذاك من الشواطئ او البحيرات اللازوردية.

وعلى غرار المصارف التي تقدم الخدمة المصرفية الشخصية، اوجدت شركات التأمين اقساماً خاصة بالخدمة التأمينية الشخصية، وهي توكلها عادة الى تنفيذيين من ذوي الكفاية العالية، ومن الذين يجيدون التعاطي مع كبار القوم ومجالستهم واعطاءهم المشورة والنصح، وصولاً الى الفوز بثقتهم واكتسابهم زبائن دائمين.

والى ذلك اوجدت شركات التأمين حزمات تأمين INSURANCE PACKAGES تضمن بموجبها مقتنيات المؤمن له، وممتلكاته الثمينة، بما في ذلك التحف، والأعمال الفنية، واليخوت، والسيارات الفخمة، والطائرات الخاصة، والقصور وخيول السباق الخ... في وقت واحد.

وان كانت الخدمة المصرفية الشخصية والخدمة التأمينية الشخصية، لا تزالان حتى تاريخه مجهولتين من كثيرين من العاملين في قطاعي المصارف والتأمين العربيين فلأنهما، وكما اوردت آنفاً، تمارسان بتكتم.

وحدهم الوسطاء الدوليون، الذين يقدمون الخدمة التأمينية الشخصية، يدركون اهمية الاقسط التي يستجرونها من تحت انوف شركات التأمين العربية، لتصب في حسابات شركات التأمين العالمية.

اما حجم تلك الاقسط فيصعب تقديره. الا ان وجود أسماء مئات الشخصيات العربية مباشرة تحت اسم «بيل غايتس» في لائحة أصحاب المليارات في العالم، تجعلنا نعتقد ان عمليات تسويق حزمات التأمين التي تقع في

اطار الخدمة التأمينية الشخصية (PRIVATE INSURANCE) جارية على قدم وساق في منطقتنا العربية، وان الاقساط التي يدفعها الاثرياء العرب لشركات الوساطة والتأمين الدولية مقابل تلك الخدمة يمكن ان تبلغ وبسهولة مئات ملايين الدولارات.

ومع ارتفاع اسعار النفط، وتراكم البترودولار في حسابات الاثرياء العرب، فان محفظة الخدمة التأمينية الشخصية مرشحة للتعاظم.

وانه ليؤلمنا ان نرى المزارب الخفي الذي نصبه عدد من الوسطاء الدوليين، قد جعل الاقساط الناجمة عن تأمين تلك الاموال والاستثمارات والعقارات والطائرات واليخوت والقصور العربية، تصب مباشرة في صناديق شركات التأمين الدولية.

ولعل هذا الواقع هو الذي يفسر، الى حد ما، عدم تنامي اقساط التأمين العربية ومراوحتها مكانها لسنوات عديدة.

ففي الاحصاءات المتداولة، ان مجموع الاقساط التي يجري تحقيقها في الدول العربية مجتمعة ما زال في مستوى 6,5 مليارات دولار اميركي، وهو كان في المستوى عينه قبل سنوات! فأين تراها ذهبت فوائد الطفرة النفطية الجديدة؟ ولماذا لم تنعكس الثروات العربية المتصاعدة ايجابا على اوضاع شركات التأمين العربية؟

والتفسير الوحيد الذي يمكن للمرء ان يجده لهذه المراوحة، هو ان الخدمة التأمينية الشخصية (PRIVATE INSURANCE) هي التي تحصد منافع الطفرة النفطية، وهي التي تمرر الاقساط العربية عبر مزاربها الخفي الى خارج المنطقة العربية.

اما لماذا يفضل الثري العربي ان يتعامل مع المصارف وشركات التأمين في الخارج؟ فتلك مشكلة مزمنة، وسببها اولا وأخيرا القلاقل التي تحوط بمنطقتنا، وتجعل الملياردير العربي يبحث عن ملاذ آمن لامواله واستثماراته بعيدا منها.

صحيح القول ان بعضا من تلك الاموال جرت استعادته غداة 2001/9/11، الا ان الجزء المستعاد لا يمثل الا نسبة ضئيلة من الثروات التي يملكها العرب، وما زال الجزء الاكبر منها يوظف في الخارج، حيث يلقي عناية واهتمام المصارف وشركات التأمين العالمية.

وانها لمن سخريات القدر ان يكون الاثرياء العرب هم الزبائن المفضلين لدى المصارف وشركات التأمين الدولية التي تقدم الخدمة الشخصية، وان يدفعوا مئات ملايين الدولارات ثمنها، من دون ان ينال قطاع التأمين العربي منها، كما يقول الاعراب، «ولو شروى نقيير».

آب 2005

الارهاب من الخليج العربي الى الدار البيضاء مروراً بشرم الشيخ ... واحسرتاه !

عدا الآلام الانسانية والنفسية والاضرار المادية والكرهية التي يولدها الارهاب حيثما يضرب، فانه ينشر الذعر في النفوس ويرعب على نحو خاص المستثمرين وحملة الاسهم. وعندما يشعرون بأن اموالهم مهددة بالضياع، لا يجد هؤلاء حيلة لحمايتها الا بتجميد أنشطتهم الاستثمارية والامتناع عن الانخراط في مزيد منها. كما ان فئة كبيرة منهم تعمد الى تسهيل اموالها وتحويلها الى نقد يودع في المصرف او في الخزنة الخاصة، بانتظار انكفاء العاصفة الارهابية وعودة الهدوء والبيئة الصالحة للاعمال.

ونحن في لبنان نعيش هذا النوع من الجمود في حياتنا الاقتصادية منذ تصاعدت وتيرة الاعتداءات الارهابية على اراضيها. فلقد توقف العمل في عدد كبير من المشاريع الانشائية الجديدة، ومواسمنا السياحية لهذه السنة اصبحت في خبر كان.

والواقع عينه ينسحب على مصر، التي تعرض فيها القطاع السياحي لعملية تدميرية واسعة النطاق ادت، في ما ادت اليه، الى تعطيل استثمارات سياحية عربية وأجنبية بمئات ملايين الدولارات ومحو بعضها من الوجود.

ولا تزال الندوب التي خلفتها الاعتداءات الارهابية التي تعرضت لها المغرب وتونس والمملكة العربية السعودية والبحرين، والكويت، والعراق واليمن وسوريا، ظاهرة للعيان.

ويجسد الجمود الاقتصادي الذي تعيشه المنطقة العربية النسبة المتنامية للعاطلين عن العمل والتي تزيد على 30 بالمئة من مجموع القوى العربية العاملة، وهذا الرقم اكده تقرير التنمية الصادر عن الامم المتحدة.

وخلافا للوضع الذي يسود عالمنا العربي، نرى النشاط الاقتصادي يتألق ويبلغ الذروة في الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا واسبانيا، وذلك على الرغم من انها كابدت الارهاب وعرفته بصوره الابشع والأشد ايلاًماً.

والامر الذي امكن لاقتصاداتها الوطنية ان تتجاوز المحن وتحافظ بثقة المستثمرين، وتمضي في تنفيذ مشاريع انتاجية وخلق فرص عمل جديدة، هو ان الدول الثلاث تملك من آليات التأمين واعادة التأمين ضد الارهاب ما يعطي المواطن والمستثمر فيها الطمأنينة ضد احتمالات ضياع امواله عند حصول اعتداء ارهابي.

فغداة اعتداء 9/11 استصدرت الولايات المتحدة الاميركية قانونا يعرف بقانون التأمين ضد الارهاب (TERRORISM INSURANCE ACT (TRIA) يجعل من الادارة الاميركية معيد تأمين اجباريا

(MANDATORY REINSURER) للاضرار التي تنشأ عن اي اعتداء ارهابي يحصل على اراضيها، ويتسبب بأضرار بشرية واقتصادية توجب على شركات التأمين الاميركية ان تدفع بشأنها تعويضات تتجاوز قدراتها المالية الذاتية والمقدرة بـ 30 مليار دولار اميركي.

وتحصل شركات التأمين الاميركية على غطاء اعادة التأمين من الادارة الاميركية مقابل قسط متدن نسبياً تدفعه الى الخزينة الاميركية عن كل بوليصة تأمين تشمل خطر الارهاب.

وباصدارها القانون المشار اليه، طمأنت الادارة الاميركية المجتمع الاميركي الى ان شركات التأمين الاميركية باقية، وهي سوف توفى بالتزاماتها، ولن تسقط، او يقصم ظهرها، بعد اي عمل ارهابي يحصل مسقبلاً حتى ولو توسل الارهابيون لتنفيذه الاسلحة الكيميائية او الجرثومية وحتى النووية.

وطمأنت الادارة الاميركية من جهة ثانية اصحاب المشاريع الانتاجية والمستثمرين الاميركيين وغير الاميركيين الى ان الاموال التي يوظفونها في اميركا، ستكون مصانة، حتى ولو اجتاحتها اعصار ارهابي. ولذا، يمكنهم ان يستمروا في توظيف اموالهم على الاراضي الاميركية، من دون ان يساورهم قلق على مصيرها، وذلك بشرط ان يعقدوا تأميناً عليها ضد اخطار الارهاب لدى اي من شركات التأمين الاميركية.

وفي بريطانيا ضمانة مماثلة تجسدها «بول ري» (POOL RE) المتخصصة باعادة تأمين اخطار الارهاب، وكانت الحكومة البريطانية قد اوجدتها في التسعينات من القرن الماضي، لمساعدة شركات التأمين البريطانية على مواجهة الخسائر التي يمكن ان تتعرض لها نتيجة اي عمل ارهابي يقوم به جيش التحرير الايرلندي (IRA) او غيره من المنظمات الارهابية.

وتشارك شركات التأمين البريطانية في «بول ري» (POOL RE) بحصص تتناسب واحجام اموالها الخاصة. وهي تسند الى بول ري (POOL RE) جميع اخطار الارهاب التي تزيد عن احتفاظها الذاتي (RETENTION) مقابل قسط اعادة محدود ومتفق عليه سلفاً.

اما اسبانيا، فهي الدولة الرائدة في مجال استنباط حماية اعادة التأمين ضد الكوارث علينواعها حيث اوجدت ومنذ 1937، اي غداة انتهاء الحرب الاهلية في اسبانيا، مؤسسة متخصصة باعادة تأمين الكوارث على انواعها، سواء كانت من صنع الطبيعة او صنع الانسان.

والى ذلك جعلت اسبانيا التأمين ضد الكوارث، بما في ذلك الارهاب، الزامياً (COMPULSORY) بحيث لا تخلو بوليصة من البوالص التي تصدر في اسبانيا من التأمين ضد الارهاب وغيره من الاخطار الكارثية.

والشركات التي تضمن تلك الاخطار تعيد اسنادها الى المؤسسة الاسبانية المتخصصة، مقابل اقساط محددة سلفاً. وهناك مؤسسات مماثلة في المانيا، وأستراليا وفرنسا.

أين نحن في الوطن العربي من ذلك كله؟

لقد تحولت الاعتداءات الارهابية الى خطر يتربص بالدول العربية، ويهدد اقتصاداتها بالشلل حيث جرى تدمير مجمعات اقتصادية وسكنية، وصناعية وتجارية ومنتجعات سياحية، وفنادق، ومطاعم في غير بلد

عربي، شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً. ورّوع الاهالي، ودبّ الذعر في صفوف المستثمرين، فانكفأوا وتوقفوا عن توظيف الاموال، بل اوقفوا الاعمال التي كانت جارية في غير مشروع اعماري. وما الجمود والبطالة اللذان تعاني منهما معظم الدول العربية، وحتى النفطية منها، الا ترجمة ملموسة للاحباط الذي ينتاب المتمولين.

ومع ذلك فقد ادار الجميع ظهورهم وانظارهم عن المشهد المؤلم وكلمة «الجميع» تشمل الشركات، كما تشمل الوزارات المعنية باستقطاب الاستثمارات، وايجاد البيئة الملائمة لديمومتها على السواء.

فلا القطاع الخاص تحرك ولا القطاع العام بادر. وكلاهما يبدو مستقبلاً من مسؤولياته حيال المجتمعات العربية. وهما غير معنيين الا بالبكاء على اطلال المجمعات والمنتجعات والفنادق التي يدمرها الارهابيون.

وإذا كنا نتفهم تجاهل الحكومات العربية لموضوع التأمين ضد الارهاب، انطلاقاً من ان التأمين لم يكن يوماً في سلّم اولوياتها، فإننا نستغرب استقالة الشركات من مسؤولياتها، وانصرافها كلياً الى تسويق منتجات موروثه من بدايات القرن الماضي، ولم تعد تتوافق او تلبى مقتضيات العصر الذي نعيش.

شرم الشيخ، كما بيروت، وطابا والدار البيضاء، وجربا، كلها تستغيث وتصرخ واحسرتها. على قطاع تأمين عربي، تخلى عن دوره في توفير الحماية الاقتصادية لمجتمعاته ضد مخاطر الارهاب ولو جزئياً، وبالحد الأدنى، وترك المتمولين العرب يرحّلون اموالهم صوب الدول الصناعية التي تتكفل بالحفاظ عليها، مهما جرى، وايا كانت الكوارث التي تتعرض لها، بما في ذلك الارهاب.

حاشية

انصافاً للمغفور له الرئيس الياس سرקيس، وللحكومة الاولى التي شكلت في عهده برئاسة الرئيس سليم الحص (اطال الله عمره) انشئت في لبنان غداة «حرب السننتين»، وفي العام 1977 تحديداً، مؤسسة حكومية لضمان الاستثمارات الاجنبية في لبنان ضد اعمال العنف على انواعها. وكان عيبها ان مهمتها لا تشمل الاستثمارات الوطنية. الا ان الحكومات التي تعاقبت بعد تلك المرحلة اهملتها الى ان ألغيت في مرحلة ما بعد الطائف.

ايلول 2005

في السعودية وفي سوريا عمليات مشتركة أقوى من العصبية !

كثيرون هم الذين تمللوا من شروط الترخيص المنصوص عنها في قانون التأمين الذي صدر خلال العام الماضي في المملكة العربية السعودية.

وهناك مجموعة اخرى من اركان التأمين العربي، تتلمل اليوم من قانون التأمين الذي صدر في سوريا قبل بضعة أشهر.

والقاسم المشترك في القانونين السعودي والسوري، هو الحد الأدنى لرأسمال شركة التأمين حيث يعتبره المعترضون مضخماً وغير مبرر اقتصادياً.

ففي السعودية يشترط القانون الا يقل رأسمال شركة التأمين عن مئة مليون ريال (26,5 مليون دولار اميركي).

وفي سوريا، يشترط القانون ألا يقل الحد الأدنى عن 700 مليون ليرة سورية (14 مليون دولار اميركي). ويرى المعترضون ان الجهات التي تقف وراء القانون الجديد في السعودية، كما في سوريا، انما تعمّدت رفع الحد الأدنى على ذلك النحو لأغراض تعجيزية.

الا ان التطورات التي أعقبت صدور القانونين اظهرت ان محاولات التعجيز، ان صح وجودها، هي وهمٌ اكثر منها حقيقة، لان التغلب عليها ممكن، وان ما ينقصنا حقاً، ليس المال بل التواضع، والانفتاح على الآخر، والتنازل عن شيء من عصبيتنا التاريخية!

فها اننا نرى بعض قادة التأمين العرب المقتردين مالياً، والذين يتحلّون بالحكمة والفتنة، يجتمعون تحت سقف واحد، لينشئوا فيما بينهم «عمليات مشتركة» JOINT VENTURES تجسّدها شركات تأمين سعودية، واخرى سورية، برساميل فائضة، وتتجاوز الحدود الدنيا المطلوبة قانوناً.

وتجربة العمليات المشتركة (JOINT VENTURE) ليست غريبة عن اسواق التأمين العالمية. فقد سبق لشركات تأمين عديدة ان التحمت في ما بينها، لتؤلف «عمليات مشتركة» لأغراض متعددة، في سائر الدول الصناعية، والمتقدمة تأمينياً.

وبين ميونيخ ري (MUNICH RE) واليانز (ALLIANZ) العملاقين الالمانيين، كما نعلم، اكثر من عملية مشتركة، في المانيا، وخارجها. وهناك عشرات الامثلة على شراكات اخرى نفذتها الشركات الدولية بالتعاون فيما بينها في غير مكان في العالم.

وان دلّ ذلك على شيء، فهو ان شركات التأمين، حتى ولو بلغت مستوى العملاقة، تترضي مشاركة منافسيها، ان اقتضت الظروف ذلك.

الا ان ما يصلح في العالم الصناعي، لا يصلح بالضرورة في عالمنا العربي. فالعمليات المشتركة (JOINT VENTURES) كانت حتى تاريخ انشاء الشركات السعودية والسورية المملوكة من شركات تأمين عربية اخرى، تشبه «العار» في قاموس العصبية العائلية والقبلية ولنقل «القطرية» كما في لغة القوميين العرب. اذ انها تأخذ وتنتقص من هيبة ومكانة من يجرؤ على الانخراط في واحدة منها. والتخوّف من وصمة العار هو الحقيقة التي جعلت ظاهرة العمليات المشتركة (JOINT VENTURES) تقف عاجزة عن اختراق اسوار شركاتنا العربية، والعصبيات التي تتحكم بها.

ومنذ العام 1900 وهو التاريخ الذي انشئت فيه اول شركة تأمين عربية (الاهلية في مصر) وحتى الامس، لم يجر تأسيس شركة عربية واحدة للتأمين المباشر بتمويل من شركات تأمين عربية ذات جنسيات مختلفة. ولا يصح هنا ان نعتبر المجمعات (POOLS) العربية المتخصصة باعادة التأمين «عمليات مشتركة» لانها تفتقد الى الشخصية القانونية وهي تختلف نوعا واساسا عن شركات التأمين التي تؤسس سواء في المملكة العربية السعودية او سوريا.

لذا، فان المبادرات التي اتخذها بعض قادة التأمين العرب، والتي ادت الى قيام شركات تأمين مملوكة من شركات تأمين عربية اخرى في المملكة العربية وسوريا، ترتقي في نظرنا الى مستوى التحول بل الفتح الجديد في واقعا التأميني العربي. واصحابها يستحقون في نظرنا الثناء وليس التهنئة فحسب. فبتحررهم من عقدة التشاؤف والتباهي بالنعم، وبتنازلهم عن عليائهم وانخراطهم مع منافسين وزملاء الصناعة الواحدة، في عمليات مشتركة، انما يدشنون عهدا جديدا من التعاون الحقيقي والالتحام العضوي في ما بين شركاتهم.

وهذا التلاحم لا يمكن الا ان يأتي عليهم، وليس على المتعاقدين مع الشركات الجديدة فحسب، بفوائد جمة. اذ ان امتلاكهم حصصاً في الشركات السعودية والسورية الجديدة، سيفتح امامهم فرصة تقاسم اسنادات الاعادة (REINSURANCE CESSIONS) التي تصدر عن الشركات الجديدة والمشاركة في اتفاقات الاعادة REINSURANCE TREATIES التي تحتاجها.

والى ذلك، ستفتح امامها فرصة تبادل الخبرات الفنية والمالية في مجال تسيير اعمالها. ولعل الثمرة الاهم التي تؤتيها العملية المشتركة هي قيام شركة تأمين سعودية او سورية ذات رأسمال يحظى باحترام شركات الاعادة الدولية و باحترام الزبائن.

لقد جاءت العمليات المشتركة السعودية والسورية الجديدة، لتؤشر الى ظهور جيل جديد من الضامنين العرب الذين ادركوا اخيرا ان بناء شركات تأمين ناجحة وذات ربحية هو القضية، وان العصبية التي تتحكم بأجيالنا وبشركاتنا، يجب ان تصبح من الماضي، والا يكون لها اعتبار في تعاطي شركات التأمين العربية في ما بينها بعد اليوم.

تشرين الاول 2005

الترخيص لشركات تأمين عربية جديدة

تخمة أم «ضيقة عين»؟

في سوريا، ما ان منحت هيئة الاشراف على التأمين موافقتها المبدئية لست شركات تأمين جديدة (وهي لم تباشر اعمالها بعد)، حتى اخذ بعضهم يدعو الى الاكتفاء بالعدد الحالي للشركات (اي سبع شركات للتأمين المباشر وشركة واحدة للاعادة) وعدم منح موافقات جديدة وذلك الى ان يتأكد للسلطات المختصة ان السوق قادرة على استيعاب عدد اكبر من المتنافسين.

وفي مسقط، حيث فتح الباب للمرة الاولى بعد سنوات طويلة من الاقفال المحكم للسوق، ورخص بالعمل لشركة تأمين واحدة فقط لا غير، ارتفع صوت ليقول «كفى»، فالسوق أضيق من ان تستوعب اي منافس جديد.

وفي الكويت، تبدي السلطات المختصة ايجابية ملحوظة حيال الشركات التي ترتدي الزي التكافلي، وهي رخصت حتى الآن لخمس منها، وهناك حديث عن توجه للترخيص بإنشاء المزيد. وهذا الواقع يثير حفيظة الشركات الاخرى، ويجعلها تتذمر من ازدحام بات يعوق حركة اللاعبين داخل الحلبة.

اما في الاردن ولبنان، فيذهب المعترضون على تكاثر عدد اللاعبين، أبعد من ذلك، ليطالبوا، بلا مواربة، بخفض عدد الشركات المتنافسة قسراً، وذلك من خلال رفع الحد الأدنى لرأس المال ونسب الملاءة والسيولة الى مستويات تجعل منافسيهم اضعف من ان يستوفوها، فينكفئون.

وأنى توجهت في العالم العربي، لسوف تجد ان شركاتنا العربية، مشرقية ومغربية، تلتقي حول قضية واحدة وشكوى واحدة، هي ازالة التخمة وتقليص عدد اللاعبين.

وتجدك، وأنت تتحدث الى اصحاب الشكوى، وكأنك امام اصحاب امتيازات، او حقوق حصريّة، تتعرض للانتهاك او الاغتصاب من غرباء او دخلاء، وتلك ليست هي الحقيقة.

فالدول التي اختارت اقتصاد السوق نظاماً اقتصادياً لها، لا بد لها الا ان تفتح ابواب المنافسة امام الاستثمارات الجديدة، وان ترحب بها، وبما يمكن ان توفره من فرص عمل جديدة، وعليها بالتالي ان تفسح في المجال امام الراغبين في انشاء شركات تأمين جديدة، كي يقوموا بذلك بشرط وحيد وهو ان يمتلكوا الضمانات المالية والاخلاقية والرسملة والملاءة المنصوص عنها في القوانين والانظمة النافذة، والتي تجعل منهم ضامين جديرين بثقة مجتمعاتهم وان يكون لهم من الصدقية ما يؤهلهم لتشريف (HONORING) تواقعهم والتزاماتهم المادية والمعنوية.

وعلى المتموّل الذي يختار دخول الحلبة والانخراط في اللعبة، ان يتحمل تبعات قراره. ويفترض أن لا يقدم على ذلك الا بعد ان يتأكد من الجدوى الاقتصادية لمشروعه، وان في السوق حاجة الى الخدمات التي ينوي تقديمها. وعليه ان يتحقق من قدرته على منافسة الشركات ذات المواقع المتقدمة في السوق، وان يقدم الى المستهلك ما عجز سواه عن تقديمه والاتيان به من المنتجات والاغطية.

ولو تبين، في وقت لاحق، ان الشركة الجديدة جاءت في خانة لزوم ما لا يلزم، وليس لديها شيء او قيمة تضيفها الى الخدمات المعروضة في السوق، فلا بد ان ينتج عن ذلك كساد في حجم الخدمات المعروضة، وتبعات الكساد هنا ستطاله اولاً وتودي بشركته الى الهاوية، وذلك بكونها الشركة الاضعف، والاقل رسوخاً في الارض.

فالتوازن بين العرض والطلب كان وسيبقى القاعدة التي تتحكم بمصير الاسواق المفتوحة للمنافسة، سواء تعاطت التأمين او اي صناعة او مهنة اخرى .

وحجم الطلب على خدمات التأمين (DEMAND) هو الذي يحدد ما إذا كانت السوق تحتاج او لا تحتاج الى مزيد من عارضي الخدمات.

ولا يصح بالتالي الحديث عن تخمة في هذه السوق او تلك الا اذا ظهرت فعلاً مؤشرات على وجود كساد ظاهر في الخدمات المعروضة (SUPPLY).

والمؤشر الاكثر دلالة على وجود الكساد، يكمن في النتائج التي تحققها شركات التأمين وفي ما ينال المساهمون فيها من قسائم ارباح او خسائر نهاية كل سنة مالية.

وفي نظرة سريعة الى الميزانيات المدققة التي تنشرها شركات، التأمين في الدول العربية، لا سيما في الكويت وسلطنة عمان، ولبنان والاردن (ما زال من المبكر ان نتحدث عن سوريا)، يتبين ان معظم شركات التأمين تنعم بأوضاع مالية مريحة، وان بعضها ما فتئ، ورغم تكاثر اللاعبين، يوزع قسائم ارباح مجزية.

فكيف لضامن عربي ان يدعو في هذه الحال الى اقفال اسواق التأمين العربية امام الراغبين بدخولها؟ وكيف له ان يدعو الى تقليص عدد المتنافسين قسراً، ان كانت الشركات العاملة في هذه الاسواق لا تزال تحقق من الارباح ما تحسدها عليه كبريات شركات التأمين والاعادة في العالم اجمع؟

في الواقع، ان الشكوى التي نحن في صددنا ناجمة عن «عين ضيقة» او «ضيقة عين» ورغبة في الاستئثار في الاسواق والتحكم بها، اكثر منها عن تخمة مزعومة.

تشرين الثاني 2005

استعداداً لمؤتمر GAIF - دمشق 2006

وشائج الاخوة والجيرة أين هي؟

أن لا تكون هناك شركات تأمين سورية تعمل في لبنان او شركات تأمين لبنانية تعمل في سوريا، امر ليس غريباً وان كان مستهجناً.

فغياب شركات التأمين العربية عن اسواق الدول المجاورة لها، ظاهرة عربية بامتياز ونحن نعيشها منذ عشرات السنين.

فحيثما نظرت في المنطقة الممتدة من شاطئ العرب في الخليج العربي - الفارسي شرقاً وحتى مراكش على ضفاف الاطلسي غرباً، تلاحظ ان ما يعرف بالشركات العابرة للحدود لا وجود لها في اي من الدول المتجاورة فيها.

وهذا الغياب ليس مصادفة، بل نتاج تخوف متبادل، او حساسيات بين القبائل التي توزعت تلك الاراضي، والتي اصبحت فيما بعد ممالك و امارات او جمهوريات.

وانها لحقيقة ان قوانين التأمين النافذة في الدول العربية والتي جرى استصدارها من مرحلة ما بعد الاستقلال، لم تقم وزناً للجيرة او الاخوة، او المصالح المتبادلة، ولم تلاحظ لها اي اعتبار او تخصصاً بأية تسهيلات مادية او معنوية، وذلك خلافاً للتقاليد والاعراف المعتمدة في المناطق الاخرى من العالم، لا سيما اميركا وكندا والمكسيك، وغيرها من الدول المتجاورة في اوروبا وآسيا وافريقيا.

ولعل الاستثناء الوحيد الذي يمكن ان نشير اليه في هذا السياق هو قانون السير السوري الذي وقّعه المغفور له الرئيس حافظ الاسد في العام 1971 والذي نص على قبول عقود التأمين التي يحملها اصحاب السيارات العربية الزائرة، ان كانت صادرة عن شركات تأمين لبنانية و اردنية وغيرها من شركات التأمين التابعة لدول عربية تعامل شركات التأمين السورية بالمثل.

ولقد أتاحت تلك «الفسحة القانونية» لشركات التأمين في لبنان والاردن وسوريا خصوصاً ان تضمن السيارات اللبنانية او الاردنية او السورية عند عبورها اراضي الدول الثلاث، او خلال تواجدها فيها لفترات زمنية محدودة، وذلك طوال الفترة الممتدة بين 1971 و 2001.

إلا ان بعض الذين قبيض لهم ان يتولوا الزمام في المؤسسة العامة السورية للتأمين، اغلقوا تلك «الفسحة القانونية» ابتداء من العام 2001 حيث اوقفوا العمل بها.

وبذلك انتزعوا من شركات التأمين في لبنان وسوريا والاردن الفائدة الوحيدة التي كانت تستمدتها من كونها شركات جارة وشقيقة.

ولا يختلف الوضع القائم بين دول المغرب العربي او دول الخليج العربي عما هو عليه في المشرق العربي او في وادي النيل.

فليس للجيرة موقع في حسابات الدول العربية، وشركات التأمين الوطنية قابعة، كل في موطنها، تبحث عن فرص عمل بعيدا عن دول الجوار. حتى ان بعضها وصل به الحال الى اقاصي الارض في آسيا وافريقيا، حيث استقر على الرحب والسعة.

فلشركات التأمين اللبنانية والعربية وجود في بلدان شتى في غرب افريقيا وجنوب شرقي آسيا (ماليزيا). وهي وصلت الى تلك الاسواق مثل غيرها من شركات التأمين الاجنبية، بمجرد استيفائها شروط الترخيص. ولو حاولت تلك الشركات ان تجد لها موطن قدم في اي من الدول العربية الجارة والشقيقة لواجهت من ضروب المماثلة والتعسف ما يجعلها تؤثر الابتعاد، وتتخلى عن فكرة العبور.

ورغم هذه الحقيقة الحية الشاذة، فان احدا من المعنيين بمصالح شركات التأمين في الوطن العربي لا يجروا على التصدي لها، او يحاول معالجتها.

بل على العكس من ذلك تماما، فان المؤتمرات والندوات التأمينية التي تتعقد بين فينة واخرى في ارجاء العالم العربي، لا تترك ساحة تمرّ من دون ان تشيد بوشائج مزعومة تجمع اعضاء الاسرة العربية الى بعضهم البعض، وتختتم بتوصيات تدعو الى مزيد من التواصل بين ابناء العائلة الواحدة.

وأصحاب تلك المناشدة والتوصيات يدركون تماما ان الواقع الذي يسود دولنا المتجاورة ليس فيه شيء من الاخوة، ولا مراعاة لمقتضيات الجيرة والمصالح المتبادلة، وأن ما يعلنونه بعد كل مؤتمر يندرج في اطار استرضاء الانظمة العربية.

وتلك عادة تأصلت في النفوس وتحولت الى بوليصة تأمين تضمن لمعيدي تلك التوصيات بقاءهم في مواقعهم السامية.

وبتغافل منظمي المؤتمرات والندوات العربية لهذا الواقع، انما يساهمون في اطالة أمد الجفاء الذي يتحكم بعلاقات الجوار بين الدول العربية. ولو امتلكوا مقدارا من الجرأة والصراحة والنزاهة، لسموا الاشياء بأسمائها، وطالبوا الحكومات العربية بعقد اتفاقات ثنائية تسمح بدخول شركات التأمين الوطنية والعاملة في الدولتين الجارتين الى اراضيها، ومعاملتهما كشركات وطنية، او على الاقل قبول البوالص الصادرة عنها على قاعدة المعاملة بالمثل، وعلى ان تتوافر لديها طبعاً الحدود الدنيا لرأس المال وتخضع لمعايير الملاء والسيولة والتحوط الفني والحسابي المنصوص عليها في قوانينها الوطنية.

وقد يكون المؤتمر 26 للاتحاد العام العربي للتأمين (GAIF) الذي يعقد مطلع العام المقبل، في عاصمة الامويين، الفرصة التي يجب استغلالها لاجراء تبديل نوعي في التوصيات التي تصدر عن المؤتمرات العربية بحيث تدعى الحكومات العربية صراحة، ومن دون موارد، للتخلي عن العصبية المحلية (وهي قبلية اساسا) وفتح الحدود امام شركات التأمين والاعادة العربية، كي تعبر وتسوق منتجاتها في الاسواق

المجاورة، على نحو متبادل، وبشرط امتلاكها الاهلية المالية والقانونية التي تحفظ للمستهلك العربي حقوقه ولا تعرضها للضياع.

عندها فقط نعيد لوشائج القربى التي نتغنى بها في كل مؤتمر عربي، الاعتبار، ونجعل من مؤتمر دمشق 2006 نقطة تحول طال انتظاره.

كانون الاول 2005

صفحة سويس ري / جنرال الكتريك

الاستثمار في التأمين... مطبات وجيوب هوائية

بعد ما يزيد على 300 سنة من الممارسة المحترفة والتعاطي مع الكوارث بشتى وجوهها، خيّل لصناعة التأمين انها اوجدت من تدابير الوقاية والحماية ما يكفي ليطمئن المستثمرين في شركة التأمين او الاعادة (اي اصحاب الاسهم) الى أن اموالهم مصالنة.

ذلك انها اوجدت انواعاً عدة من الاحتياطات المالية، وبكميات اعتبرتها كافية، لتجنبها التعثر او السقوط تحت وطأة اي حدث او خطر، بالغاً ما بلغت قوته التدميرية.

والى ذلك، اعفت نفسها، وعلى نحو حاسم، من الخسائر التي تترتب على أخطار الحروب، لا سيما النووية منها. واستعانت سلطات الرقابة على التأمين في الدول المتقدمة تأمينياً، بالخبراء الاكثواريين ليعنوا باحتساب احتمالات تعرض شركة التأمين والاعادة لانتكاسات تهدد سلامتها المالية وليشخصوا (DIAGNOSE) المعالجات التي تضمن تبرؤها من الامراض في حال وجودها.

وبذلك اصبح توظيف الاموال في شركات التأمين والاعادة لا يقل أماناً عنه في اي استثمار آخر، بل ان المستثمرين الباحثين عن دفع نقدي (CASH FLOW) وجدوا في شركات التأمين ضالّتهم.

واحتلت امبراطورية جنرال الكتريك (GENERAL ELECTRIC) مكانة متقدمة بين المستثمرين في صناعة التأمين، إذ اقدمت منذ حوالي عشر سنوات على شراء مجموعة امبلويرز ري (EMPLOYER'S RE) الاميركية والتي تضم شركات اعادة وشركات تأمين من جنسيات مختلفة، لعل اهمها جي اي سوليوشنز (G.E. SOLUTIONS) وكانت تعرف سابقاً باسم جي.اي. فرنكونا (G.E.FRANKONA).

الا ان الهجوم الذي شنته منظمة «القاعدة» على نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا في الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) 2001، كشف، ليس فقط عن هشاشة الامن الداخلي في الولايات المتحدة الاميركية، بل وعن ركافة الاموال الاحتياطية لشركات التأمين والاعادة، وعدم كفايتها لسداد الخسائر التي اسفر عنها الهجوم الارهابي. وقد اضطرت شركات عديدة، بما في ذلك تلك المصنفة في مرتبة «تريبل آ» (AAA)، الى اعلان حالة الطوارئ والاستنجد بكبار مساهميها كي يدعّموا احتياطاتها المالية، وعلى نحو فوري، برساميل جديدة كي يمكن لها ان تستمر.

وكانت «جنرال الكتريك» (GENERAL ELECTRIC) من بين المساهمين الذين لبّوا استغاثة شركات التأمين التابعة لها، وضخت فيها مليارات عدة من الدولارات.

ومنذ تلك الحقبة، اخذت «جنرال الكتريك» تنتظر بريية الى استثماراتها في صناعة التأمين ولم تفلح الشروحات التي قدمها الخبراء الاكتواريون في اقناع «جنرال الكتريك» بأن كارثة 2001/9/11 كانت استثناء، وانه لم يكن من الممكن التحوط ماليًا لها لانها الاولى من نوعها في التاريخ، إذ لم يسبق لهم ان تعاطوا مع كارثة «من صنع الانسان» (MAN MADE CATASTROPHE)، والتجارب التي اختبروها عبر التاريخ كانت من صنع الطبيعة.

وفي رأي الخبراء الاكتواريين ان الكوارث الطبيعية تحصل في مواسم مرتقبة وفي مناطق محددة في الزمان والمكان، ويمكن بالتالي لصناعة التأمين ان تتحسب لها وتهيئ ما يكفي من الاموال الاحتياطية لتواجهها.

الا ان الكارثة التي تسبب بها الاعصار «كاترينا» (KATRINA) خلال شهر تشرين الاول (اكتوبر) الماضي، جاءت لتظهر مرة جديدة انه، وخلافا لما يقوله الخبراء الاكتواريون، فان غضب الطبيعة يمكن ان يتجاوز المساحات والحدود المرتقبة، كما يمكن ان يعرض الاحتياطات المالية لشركات التأمين والاعادة للانكشاف.

وهذا ما حدث فعلا لعدد كبير من شركات التأمين والاعادة الاميركية والاوروبية والبرمودية، حيث وجدت ان الاحتياطات التي كانت قد كوّنتها لمواجهة الكوارث وفقا لما اوصى به خبراءها الاكتواريون، لم تكن تكفي لتغطي الخسائر التي ترتبت عليها جراء الاعصار.

ووجدت تلك الشركات، ومن بينها جي اي سوليوشنز (G.E. SOLUTIONS)، نفسها، وكما غداة كارثة 2001/9/11، امام خيارات ثلاثة: فإما استجرار مزيد من الرساميل من مساهميها وبمئات الملايين، بل بمليارات الدولارات في بعض الحالات، وإما اعلان التصفية الذاتية. اما الخيار الثالث وهو الذي اتخذته جنرال الكتريك، فكان الخروج نهائيا من قطاع التأمين.

ومن هنا جاء قرار بيع الشركات والمحافظ التابعة لجنرال الكتريك من «سويس ري» (SWISS RE) والذي جعل هذه الأخيرة تفضل الى المرتبة الاولى بين المعيددين الدوليين، متقدمة على «ميونيخ ري» وذلك للمرة الاولى في التاريخ.

ولم تحتفظ جنرال الكتريك من اعمالها التأمينية الا بمحفظة التأمين على الحياة (LIFE PORTFOLIO) التي تتعلق بارتباطات طويلة الاجل في الولايات المتحدة الاميركية.

وقيل ان سويس ري (SWISS RE) هي التي تمنعت عن شراء تلك المحفظة لانها تعاني من فائض في اخطار التأمين على الحياة التي تغطيها في الولايات المتحدة الاميركية وهي لا ترغب بالاستزادة منها.

الا ان هذا لا يعني ان جنرال الكتريك لن تبيع تلك المحفظة من شراة آخرين في وقت لاحق.

وهكذا يتبين ان المخاوف التي كانت جنرال الكتريك قد ابدتها غداة كارثة 2001/9/11 حيال الاستثمار في التأمين، جاءت في مكانها الصحيح، وان الاستثمار في التأمين ينطوي واقعا على اخطار تتجاوز تلك التي تحوط بغيره من مجالات الاستثمار، وهو يشبه القيام برحلة جوية طويلة في أجواء مضطربة، وعلى من يختار اجتيازها ان يكون مستعدا لتحمل المطبات والجيوب الهوائية.

ولا يستغرباً احد ان تعتمد امبراطوريات مالية اخرى (كريدي سويس (CREDIT SUISSE) التي تملك ونترثور (WINTERTHUR)، على سبيل المثال) الى الاقتداء بـ «جنرال الكتريك» فتعتمد الى تسريع عملية تحويل استثماراتها التأمينية الى مجالات تعتبرها اكثر اماناً وأقل تعرضاً للخضات. وعليه، يمكن ان نتوقع تكرار المشهد، وان تعقد صفقات تنتهي بانتقال شركات تأمين واعادة من ايد الى ايد اخرى.

ومن يدرك الاهمية التي تعلقها «ميونيخ ري» (MUNICH RE) على الاحتفاظ بالمرتبة الاولى بين المعيددين الدوليين، يجب ان يرتقب ان تقدم ميونيخ ري (MUNICH RE) على التقاط الفرص المتاحة، للانقضاء على واحدة او اكثر من المجموعات المرشحة للبيع، لتلتهمها، وتعود فتتقدم على سويس ري (SWISS RE) بما تحققه من أقساط سنوية وما تملكه من رساميل خاصة ومجودات، وبذلك تستعيد العرش الذي انتزعتة هذه الاخيرة منها بتكلفة عالية، وقد لا تتربع عليه طويلاً.